محور السياسات الاستعمارية في فلسطين

يحوي هذا المحور ستةً وثلاثين تعريفًا لمصطلحات ومفاهيم وسياسات تتعلق بالمشروع الصهيوني وإفرازاته على الأرض. ويتناول بالتحديد الممارسات التي نفّذتها الحركة الصهيونية و»إسرائيل» بحق الشعب الفلسطيني عبر مراحل المشروع الصهيوني المختلفة، ومآلات هذه الممارسات سواء ذات الطابع القانوني أو السياسي أو الثقافي أو الميداني العسكري وغيرها.

- **الأبارتهايد**

نظام الفصل العنصري

يُطلق عليه أيضًا نظام الفصل العنصري، ويُقصد به مجموعة من القوانين والتشريعات التي تسنُّها الدولة، وتفرّق فيها بين مواطنيها بسبب اللون أو الجنس أو المذهب الديني أو الانتماء السياسي أو الفوارق الاجتماعية وغيرها. أو هي «منظومة قائمة على التصنيف العرقي ومراقبة السكان» فتُقَيَّدُ فيها حركة فئة عرقية من السكان، وتُحرم من «الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية انطلاقًا من اعتبارات عرقية»، وهنالك تعريف آخر للأمم المتحدة، يفيد بأنّها: إجراءات تهدف إلى «منع مجموعة عرقية أو أكثر من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد بما فيها الحق في مغادرة بلدهم والعودة إليه، والحق في الجنسية، والحق في حرية التنقل والسكن، والحق في حرية الرأي والتعبير».

تُعتبر دولة جنوب أفريقيا مثالاً صارخًا على الأبارتهايد، إذ اتخذت من التفرقة العنصرية سياسة رسمية، فعُزل غير البيض (سود وملونون يشكّلون ٨٠٪ من السكان) في بانتوستونات (١٠ مناطق شكّلت ١٥٪ من مساحة جنوب أفريقيا) لا يمكن لهم مغادرتها بدون إذن رسمي. وقد حُرم السود من حقوقهم السياسية والمدنية كما حرموا من أرضهم.

ويرى البعض، استنادًا لما ورد أعلاه، بأن سياسة الاحتلال الإسرائيلي خصوصًا في الضفة الغربية تمثّل نموذجًا صارخًا للأبارتهايد، إذ يعزل الاحتلال الفلسطينيين، ويفصل تجمعاتهم عن بعضها البعض، ويقيّد حركتهم، ويحرمهم من حقوقهم السياسية والمدنية وينتزع أراضيهم منهم.

- **الإبعاد**

النفي

ترحيل أجنبي من دولة نتيجة لكون وجوده غير قانوني أو أن الدولة تعتبره خطراً على أمنها وتصفه بأنه غير مرغوب فيه على أراضيها. ولا يُسمح للشخص بالعودة إلا بإلغاء قرار إبعاده. شكّل الإبعاد جزءًا من سياسة الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين منذ اليوم الأول من الاحتلال. ويُعتبر استخدام الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الإبعاد انتهاكًا لمعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ كونها تحظر إبعاد المواطنين من بلادهم. وهي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة الدولي الرابع لعام ١٩٤٥. ومن الأمثلة على ذلك تنفيذ سياسة الإبعاد التي انتهجها الاحتلال إبّان الانتفاضة الأولى والتي بلغت ذروتها في شهر كانون أول من العام ١٩٩٢ حين أبعدت ٤١٥ فلسطينيًا إلى لبنان دفعة واحدة.

- **اجتياح**

من معاني هذا المصطلح في اللغة «الدخول غصبًا وقهراً»،

وتقابلها كلمات مثل «اكتساح واحتلال»، فهي دخول جيش دولة ما مناطق دولة أخرى عنوة، وتصف الكلمة في السياق الفلسطيني شكلاً من أشكال الهجمات التي يشنّها جيش الاحتلال الإسرائيلي وأجهزته الأمنية على التجمعات الفلسطينية والعربية (مدن وبلدات ومخيمات) بهدف ملاحقة عناصر المقاومة أو مهاجمة مقراتها أو احتلال مناطق جديدة. وغالبًا ما يؤدّي الاجتياح إلى وقوع ضحايا بين سكان المنطقة المعرضة للاجتياح، ويتراوح نطاق الاجتياح منطقة جغرافية صغيرة (كيلو متر مربع أو أكثر) ولفترة زمنية محددة (عدة ساعات) ليصل في أقصاه إلى منطقة واسعة تضم إقليمًا جغرافيًّا أو دولة ليستمر لمدة طويلة ويتحول إلى شكل من أشكال الحروب، مثال ذلك الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، واجتياح الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية عام ٢٠٠٢، والاجتياحات المتكررة لمناطق حدودية في قطاع غزة.

- **الإدارة المدنية**

أسس الاحتلال الإسرائيلي الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨١، وهي إدارة تابعة للجيش الإسرائيلي تقوم بمهمات غير حربية (تسيير الشؤون المدنية للفلسطينيين من تعليم وصحة وخدمات عامة ...)، ويُطْلق عليها الاحتلال «جهاز تنسيق أعمال الحكومة في المناطق». يُعَيّنُ رئيس الإدارة المدنية من قبل الحاكم العسكري الإسرائيلي، وأغلب موظفي الإدارة المدنية من ضباط الجيش الإسرائيلي. وكان أول رئيس للإدارة المدنية مناحيم ميلسون وهو مستشرق ومتخصص في اللغة العربية وآدابها، وقد أعلن في حينه أن الهدف من تأسيس الإدارة المدنية التحضير لتنفيذ خطة الحكم الذاتي. قُلِّص عمل الإدارة المدنية في أعقاب إنشاء السلطة الفلسطينية ولكنه أعيد تفعلها من جديد خصوصًا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. وتُعتبر الإدارة المدينة هي المسؤولة

عن الشؤون المدنية كاملة في الضفة الغربية في المناطق المصنفة «ج» وفق اتفاق أوسلو.

- **الاعتقال الإداري**

اعتقال الفرد لفترة محددة يمكن تجديدها، دون توجيه لائحة اتهام بحقه الأمر الذي يحول دون قدرة محاميه على تقديم مرافعة جديّة لصالحه، إذ يبقى ملف المعتقل سِريًّا. استخدم هذا النوع من الاعتقال زمن الانتداب البريطاني بموجب المادة ١١٠ من قوانين الدفاع «أنظمة الطوارئ» (ألغاه البريطانيون في شهر أيار من العام ١٩٤٨)، كما يستخدمه الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

يقضي المعتقل الإداري ستة أشهر كحد أقصى (كانت في السابق لمدة سنة) قابلة للتجديد بناء على طلب المخابرات الإسرائيلية وموافقة القاضي الإسرائيلي، وقد تعرَّض آلاف الفلسطينيين لهذا النوع من الاعتقال. ويستند الاحتلال قانونيًّا لقانون الطوارئ المعمول به زمن بريطانيا، ولتشريع عسكري إسرائيلي ساري المفعول في الضفة الغربية يسمى «الأمر الخاص».

- **البؤرة الاستيطانية**

يُعرِّف الفلسطينيون البؤرة الاستيطانية بأنها «أيّ بناء جديد محدود المساحة وينفصل عن مسطح بناء المستوطنة، يتم بناؤه بهدف توسع مستقبلي لمستوطنة قائمة أو تمهيدًا لإقامة مستوطنة جديدة» في حين ترى جهات «حقوقية» إسرائيلية، بأنها «مستوطنات لم يتم الاعتراف بها بصورة رسمية رغم إقامتها بمساعدة من السلطات». عادة ما تبدأ البؤرة الاستيطانية بـ "كرافان" أو اثنين وعدد بسيط من الخيم يجري مدّها بماء وكهرباء، ويحرسها جنود الاحتلال ثمَّ ما تلبث أن تتوسع حتى تصبح مستوطنة تنال الاعتراف القانوني من دولة الاحتلال.

بلغ عدد البؤر الاستيطانية حتى عام ٢٠١٣؛ ٢٥٣ بؤرة (إحصائية فلسطينية) في حين يرى مركز بيتسيلم الإسرائيلي بأن عددها لا يتجاوز المئة. وتنتشر البؤر الاستيطانية في أكثر من محافظة فلسطينية في الضفة الغربية فعلى سبيل المثال يوجد في محافظة الخليل ٤٠ بؤرة استيطانية، وفي محافظة نابلس ٣٦ بؤرة استيطانية، وفي محافظة بيت لحم ٣٢ بؤرة استيطانية، وفي محافظة طولكرم ٥ بؤر استيطانية.

- **ترانسفير**

ترحيل، طرد جماعي

مصطلح صهيوني يعني عملية الطرد الجماعي للفلسطينيين من فلسطين بصورة قسرية. شكّل الترانسفير جزءًا أصيلاً في المشروع الصهيوني منذ مراحله المبكرة، إذ اعتُبر استجابة لتحدي وجود الشعب الفلسطيني على أرضه. وقد نفّذ الاحتلال الإسرائيلي عمليات ترانسفير واسعة إبّان أحداث النكبة، وكذا في حرب عام ١٩٦٧.

- **تصعيد**

تعني في السياق الفلسطيني زيادة في حدة الإجراءات التي يتخذها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، كأن يضاعف من إجراءاته القمعية الاقتصادية والعسكرية وغيرها.

- **التطهير العرقي**

هو قيام جماعة معينة بذبح واستئصال جماعة عرقية بعينها وتهجيرها من مساكنها بالقوة. مثال ذلك ما قام به الصرب من تصفية للمسلمين البوشناق في البوسنة والهرسك. ويَعدُّ كثيرون أن ما قامت به الجماعات الصهيونية المسلحة عام ١٩٤٨ من قتل وتهجير للفلسطينيين تطهيراً عرقيًّا، فقد هَجَّر الصهاينةُ الفلسطينيين

قسراً من مدنهم الرئيسة مثل حيفا ويافا وعكا وبيسان وطبريا، وارتكبوا ضدهم مجازر بشعة مثلما حدث في قرى دير ياسين والدوايمة والطنطورة وغيرها.

- **جدار الفصل العنصري**

الجدار، الجدار العازل، الجدار الفاصل

أقام الاحتلال الإسرائيلي داخل أراضي الضفة الغربية وعلى طول الحدود بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ جداراً مكوّنًا من «الإسمنت والأسيجة الإلكترونية والأسلاك الكهربائية والحديد وخنادق وشارع إسفلت للاستخدام العسكري»، وذلك عام ٢٠٠٢ بعيد تنفيذه عملية السور الواقي التي أعاد فيها احتلال المدن الفلسطينية الرئيسة في الضفة الغربية. ويبلغ طول الجدار ٧٧٠ كم. أما عرضه فيتراوح ما بين ٦٠–١٥٠ متراً، وارتفاعه ٨ أمتار.

أدّت إقامة الجدار إلى مصادرة الاحتلال لآلاف الدونمات من الأراضي (حرمان الفلسطينيين من استخدام ثلث مساحة الضفة الغربية) ومصادرة ما مساحته ١٠٪ من الضفة الغربية. وعزل العديد من المدن والقرى الفلسطينية وإغلاق مداخلها ببوابات حديدية، وكان للجدار تداعياته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية السيئة جدًّا على مئات الآلاف من الفلسطينيين، فضلاً عن تداعياته السياسية، إذ يعتبره كثيرون محاولة إسرائيلية لرسم الحدود المستقبلية لأي تسوية سياسية مع الفلسطينيين. ويُشار هنا بأن محكمة العدل الدولية في لاهاي كانت قد أصدرت قراراً عام ٢٠٠٤ ينصُّ على عدم قانونية إقامة الجدار.

- **الحاجز الإسرائيلي**

«المخسوم»، «المحسوم»

تُعتبر إقامة الحواجز الإسرائيلية من أكثر الممارسات الإسرائيلية قمعية بحق الفلسطينيين. ينشئ جنود الاحتلال المدججون بالسلاح

حواجز عسكرية (محسوم أو مخسوم باللغة العبرية) على الطرق ويبدأون بتفتش المواطنين والسيارات. وقد زادت الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى وصلت إلى ٥٠٠ حاجز. وهنالك أكثر من نوع من الحواجز؛ فمنها ما هو ثابت، ومنها ما هو مفاجئ (طيار)، وهنالك السواتر الترابية والمكعبات الإسمنتية والبوابات الحديدية والإلكترونية. للحاجز الإسرائيلي تأثيراته السلبية على حياة المواطنيين، إذ يؤدّي إلى إعاقة الحياة بشكل عام سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، وله آثار نفسية وجسدية، خصوصًا وأنه بؤرة احتلالية لتعذيب الفلسطينيين والاستفراد بهم، كما أن له أبعادًا تدميرية للبيئة المحيطة بالحاجز. ومن أشهر الحواجز الإسرائيلية الثابتة حاجز زعترة الذي يفصل بين شمال الضفة الغربية عن وسطها، وحاجز «الكونتينر» الذي يفصل جنوب الضفة الغربية عن القدس ووسط الضفة الغربية، وحاجز قلنديا الذي يفصل شمال ووسط الضفة الغربية عن القدس.

- **الحرب**

انظر أيضًا عن الحروب الإسرائيلية في محور الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنها: اجتياح لبنان ١٩٧٨، اجتياح لبنان ١٩٨٢، حرب حجارة السجيل، حرب العصف المأكول، حرب الفرقان.

يُستخدم هذا المصطلح في السياق الفلسطيني للتعبير عن قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بهجوم عسكري كبير على منطقة جغرافية فلسطينية واسعة، بحيث يستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة البرية والبحرية والجوية. وغالبًا ما تحدث الحرب في إطار خطة عسكرية كاملة وبتنسيق دبلوماسي مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية وباستعداد داخلي. كما تكون لها أهداف متعددة (مباشرة أو متوسطة أو بعيدة المدى) عسكرية واقتصادية وثقافية وغيرها، ويكون حجم الضحايا ومستوى التدمير كبيراً، وغالبًا ما تستمر

الحرب لعدة أيام وربما أكثر، ويميل الاحتلال إلى استخدام مصطلح العملية على الحرب. فمثلاً يصف حربه على لبنان عام ١٩٨٢ بعملية «سلامة الجليل»، ويطلق على حربه على غزة عام ٢٠٠٨ عملية «الرصاص المصبوب».

- **حرس الحدود**

«مشمار هجفول»

وحدة مشتركة للشرطة والجيش أُسست عام ١٩٤٩، يُطلق عليها بالعبرية «مشمار هجفول»، تنتمي إداريًّا إلى قسم الشرطة، ويتدرب المجنّدون فيها على القتال في المناطق المأهولة بالسكان. يخدم أفراد هذه الوحدة داخل التجمعات الفلسطينية، ومن وظائفها المحافظة على الأمن الداخلي الإسرائيلي، وتأمين الحدود مع مصر، وتأمين الخط الأخضر، وتفريق المظاهرات. تولّت هذه الوحدة مهمة ضبط الأمن داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الأولى من الاحتلال عام ١٩٦٧، وقد عُرفت بقسوتها في قمع الفلسطينيين في أكثر من مرحلة تاريخية.

- **حصار**

يعني في اللغة «الحبس والتضييق والمنع والإكراه والمقاطعة»، ويهدف استخدامه إلى الضغط على الجانب المحاصَر من أجل إرغامه على القيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل ما لصالح الطرف المحاصِر. يشير هذا المصطلح فلسطينيًّا إلى قيام الجيش الإسرائيلي بإحكام سيطرته على مداخل منطقة جغرافية بعينها (مدينة، قرية، مخيم، مؤسسة، بناية سكنية....)، ومنع التحرك منها أو إليها. للحصار أشكال متعددة تبعًا للأدوات المستخدمة في الحصار، فمنها ما هو اقتصادي أو بحري أو عسكري. وغالبًا ما يؤدّي حصار منطقة ما إلى قطع وسائل الحياة والاتصالات عنها.

مثال ذلك حصار قطاع غزة المستمر منذ العام ٢٠٠٦، وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في المقاطعة برام الله بين عامي ٢٠٠٢– ٢٠٠٤، وحصار بيروت عام ١٩٨٢ ...

- **الخط الأخضر**

هو الخط الذي تَحَدَّد بموجب اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية و»إسرائيل» بعيد حرب عام ١٩٤٨، وقد طُلب من الطرفين العربي والإسرائيلي بموجب الاتفاقيات عدم تجاوز هذا الخط. «يبدأ مسار الخط الأخضر الذي يمتد لمسافة ٥٣٠ كم، من منطقة عين جدي القريبة من البحر الميت جنوبًا ليتجه نحو الغرب مروراً بمدينة الخليل وأحيائها الجنوبية ثم يتجه شمالاً بمسارات غير مستقيمة، وينقسم في القدس إلى خطين تاركًا بينهما منطقة خالية، ثم ينحني شرقًا باتجاه نهر الأردن ومن ثم وصولاً إلى ملتقى الحدود السورية الأردنية الفلسطينية جنوبي بحيرة طبريا شمالاً. أما في قطاع غزة، فيبدأ خط الهدنة في الشمال على شواطئ البحر الأبيض المتوسط متجهًا بضعة كيلومترات نحو الشرق ومن ثم جنوبًا حتى يلامس الحدود المصرية في نقطة تبعد نحو ٤٥ كم عن شاطئ البحر».

يرى كثيرون أن هذا الخط لا يُعتبر قانونيًّا خطًا فاصلاً بين كيانين لأن خطوط الهدنة كانت مؤقتة، وفرضتها اعتبارات عسكرية بحتة، ويشير آخرون إلى أن هذا الخط مخالف لقرارات الأمم المتحدة بخصوص فلسطين، وتحديدًا قرار التقسيم ١٨١. ومع ذلك فقد أخذ هذا الخط بعدًا سياسيًّا، إذ أصبح متعارفًا عليه باعتباره الخط الفاصل بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والمناطق التي تقع خارجها. وتعود تسمية الخط الأخضر إلى «رسمه على خرائط الهدنة باللون الأخضر».

- **السجون المركزية الإسرائيلية**

السجون التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية "الشاباص"

أبنية قائمة تحوي غرفًا وزنازين ومكاتب معدة لتكون سجونًا. تقع السجون المركزية تحت مسؤولية وزارة الأمن الداخلي، وهنالك عدد من السجون التي ورثها الاحتلال الإسرائيلي عن الاحتلال البريطاني. بنى الاحتلال سجونه المركزية مستفيدًا من نظم السجون في بعض دول العالم مثل سجن هداريم الإسرائيلي الذي بني على نمط السجون الامريكية.

ويوجد الآن أكثر من عشرين سجنًا إسرائيليًّا يقبع داخلها أسرى من فصائل المقاومة الفلسطينية. يتولى إدارة السجون المركزية فرع من فروع وزارة الداخلية يطلَق عليه إدارة مصلحة السجون «الشاباص». يتّسم السجن المركزي بفضائه الضيق نظراً لاستخدامه الغرف المغلقة، ومستوى الخدمات فيه ظل أفضل من المعتقل حتى أواسط التسعينيات حينما بدأت ظروف المعتقلات بالتحسن بفضل نضالات الحركة الأسيرة. وتوجد السجون المركزية، حاليًّا في داخل مناطق ١٩٤٨، ممّا ضاعف من معاناة الأسرى وأهاليهم، وظل سجن عوفر السجن الوحيد الموجود داخل مناطق ١٩٦٧، بيد أنه تحول من معتقل إلى سجن مركزي.

ومن السجون المركزية الإسرائيلية، هداريم شمال مدينة «كفار سابا»، وبئر السبع جنوب مدينة بئر السبع، نفحة في صحراء النقب، وجلبوع جنوب بحيرة طبريا.

- **«الشاباص»**

إدارة مصلحة السجون الاسرائيلية

يطلَق مصطلح «الشاباص» على إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، وهو اختصار

للمصطلح العبري «شيروت بتي هسوهر». تأسست إدارة مصلحة السجون عام ١٩٤٩، وفي السنة نفسها استلمت إدارةَ سجن تلموند. يعمل في مصلحة السجون حوالي ٨٠٠٠ موظف إسرائيلي. تصل نسبة الأسرى الفلسطينيين في السجون التي تشرف عليها الشاباص حوالي ٥٠٪. سلَّم الجيش الإسرائيلي ثلاثة معتقلات كانت تابعة له للشاباص وهي معتقلات مجدو عام ٢٠٠٥ والنقب وعوفر عام ٢٠٠٦.

- **شرقي القدس**

يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على ذلك الجزء من مدينة القدس الذي لم تتمكن الجماعات الصهيونية من احتلاله إبّان أحداث النكبة والذي أصبح تابعًا للأردن حتى احتلاله عام ١٩٦٧. ويشير أساسًا إلى البلدة القديمة والأحياء العربية المحيطة بها مثل وادي الجوز وسلوان وجبل الزيتون والشيخ جراح، بمساحة تقدر بـ ٦,٥ كيلو متر مربع، وتوجد داخله المقدسات الإسلامية والمسيحية المهمة إضافة إلى آثار إسلامية ومسيحية من عصور مختلفة.

عندما احتلت «إسرائيل» شرقي القدس ضمّت إليه ثمانية وعشرين تجمعًا فلسطينيًّا ووحّدته مع غربي المدينة، وفصلته عن الضفة الغربية وضمّته إليها بقانون صدر عن الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٠. صادرت «إسرائيل» أكثر من ٣٥٪ من مساحة شرقي القدس لصالح المستوطنات مثل عطروت، ونيفيه يعقوب، ورمات أشكول، ومعالوت دفنا، والتلة الفرنسية، وجيلو، وتلبيوت الشرقية، وراموت، وبسجات زئيف، وبسجات عومر، وريخس شعفاط، وجفعات همطوس، وماميلا، وهارحوما. كما عملت على زرع العديد من البؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة وفي محيطها، وأقامت ١٢ حاجزاً ثابتًا لتطويق القدس من جميع الجهات ومنع تواصلها مع محيطها العربي.

ونظراً لحساسية القدس وسخونة الصراع عليها، ولما للمصطلحات المستخدمة لوصفها من دلالات سياسيّة، فإنه من الضروري تبني مصطلح معبّر عن نظرة فلسطينية واحدة للقدس بشقيها الشرقي والغربي، والتخلي عن التوصيفات الأخرى ذات الطابع الإشكالي أو تلك التي استخدمها الاحتلال مدخلاً لبسط سيطرته على المدينة وأحيائها.

فمصطلح «القدس الشرقية» أو «القدس العربية» إشكالي لأنَّه من جهة يقسّم المدينة إلى قسمين ويشرعن استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على الأحياء العربية غربها مثل حيي القطمون والطالبية، ومن جهة ثانية يمنح الاحتلال قوة سياسية إضافية لفرض تعريفه الخاص «للقدس الشرقية» عبر تحويله من ذلك الجزء الذي كانت تسيطر عليه الأردن عام ١٩٦٧ إلى أحياء عربية صغيرة قرب البلدة القديمة مثل أبو ديس والعيزرية وغيرها، والتي ستكون عمليًّا أقصى ما يمكن أن تمنحه «إسرائيل» للفلسطينيين في أي تسوية قادمة، بالإضافة إلى وجود خيار آخر يقوم على التغيير التدريجي لمعالم القدس إلى الحدّ الذي يؤدّي مع الزمن إلى ابتلاع أحيائها بشكل كاملٍ وتهويدها وتهجير سكانها الفلسطينيين.

لذا يُفضّل في هذا السياق وصف الجزء المحتل من القدس عام ١٩٦٧ بأنه «شرقي القدس»، أي إنَّ هذا المكان جزء من مدينة القدس التي هي أساسًا فلسطينية، احتل الصهاينة الجزء الغربي منها عام ١٩٤٨ والجزء الشرقي عام ١٩٦٧.

- **الشوارع الالتفافية**

يُقصد بها شبكة الشوارع التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية في تسعينيات القرن الماضي، وهي امتداد لمخططات قديمة شَرَع الاحتلال بتنفيذها منذ عام ١٩٦٧. سعى

الاحتلال من خلال تنفيذ شبكة الشوارع الالتفافية إلى تحقيق عدد من الأهداف؛ منها ربط المستوطنات بعضها ببعض وبباقي المدن والتجمعات الإسرائيلية في أراضي عام ٤٨ حتى يصبح الوصول لها سريعًا وسهلاً، وتقليل احتكاك المستوطنين بالمناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان، واستيلاء الاحتلال على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتسهيل عملية محاصرة وإغلاق المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، وفتح المجال أمام حركة التوسع الاستيطاني، وتوفير شبكة مواصلات للجيش الإسرائيلي تساعده في التنقل السريع في حالة الحروب.

تتضمن شبكة الشوارع الالتفافية عددًا كبيراً من الشوارع التي تخترق أراضي الضفة الغربية، ومن أشهرها:

١. شارع ٦٠

يربط هذا الشارع بين شمال الضفة وجنوبها، إذ يخترق مدن الضفة ويمر في أغلبه من المنطقة "ج". يمتد شارع ٦٠ من مدينة "العفولة" شمالي فلسطين إلى مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية.

٢. شارع ٩٠

يربط هذا الطريق الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب على طول غور الاردن، ويمتد من مدينة بيسان شمالي فلسطين إلى "إيلات" جنوبيها.

٣. شارع ٨٠

يبدأ من الخان الأحمر في منطقة الغور ويتجه جنوبًا إلى الخليل وصولاً إلى صحراء النقب. وقد هدف هذا الشارع إلى ربط صحراء النقب بغور الأردن وشمال الضفة الغربية دون المرور بالمدن العربية الرئيسة.

- **الضم**

قيام دولة ببسط سيادتها على أراض احتلتها أو «اكتشفتها» بخطوة أحادية الجانب، بحيث تصبح هذه الأرض جزءًا من الدولة. مثال ذلك ضم ألمانيا النازية للنمسا، وضم «إسرائيل» لشرقي القدس والجولان.

- **العزل الانفرادي**

عقوبة تمارسها إدارات سجون الاحتلال الإسرائيلي بحق بعض الأسرى الفلسطينيين، تحديدًا الذين يُشار إليهم بكونهم خطيرين على أمن الإدارة وسجانيها، أو من يَعتقد الاحتلال أن نشاطهم ضده استمر بعد سجنهم، وأن هذا النشاط يشكل خطراً بالغًا عليه، أو أن الأسير المعزول قام بتصرف مخالف لقوانين السجن يقضي بعزله عن باقي الأسرى، أو منعًا لتأثيره على بقية الأسرى، أو مبالغة في عقوبته والانتقام منه.

عادة ما يُعزل الأسير في غرفة صغيرة جدًّا (طولها ١,٨ متر وعرضها ٢,٧ متر) ويُحرم من أبسط الحقوق وتُفرض عليه قيود مضاعفة، ولا يسمح له بالتواصل مع غير السجانين باستثناء محاميه. يُعزل الأسير بناء على قرار محكمة داخلية لمدة لا تزيد على ستة أشهر، تُجدد باستمرار وقد تصل فترة عزله لعدة سنوات.

- **قانون أملاك الغائبين**

قانون إسرائيلي صدر عام ١٩٥٠ يعطي حكومة الاحتلال الحق في الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الذين هُجِّروا من فلسطين عام ١٩٤٨. وقد انتدب الاحتلال الإسرائيلي قيّمًا على أملاك الغائبين، مُعَيّنٌ من قبل وزارة المالية الإسرائيلية، يَحقُّ له معاينة هذه الأملاك والتصرف فيها وفق ما تقتضيه مصلحة الاحتلال.

وقد قام بالاستيلاء على كل ما امتلكه اللاجئون الفلسطينيون من أراض وعقارات وأموال وغيرها.

- **قانون المقاتلين غير الشرعيين**

قانون إسرائيلي أقرّه الكنيست عام ٢٠٠٢، وذلك لتبرير استمرار اعتقال القياديين في حزب الله مصطفى الديراني وعبد الكريم عبيد دون محاكمة ودون وجود أدلة مع حرمانهما من حقوقهما كأسرى، وبموجب هذا القانون لا تسري على الأسير أحكام اتفاقيتي جنيف والقانون الدولي الإنساني، وبالتالي فإن من حق الاحتلال احتجازه إلى ما لا نهاية. بدأ الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القانون بحق من تأسرهم من الفلسطينيين الغزيين وذلك بعد انسحابها من القطاع عام ٢٠٠٥. كما استخدمته ضد بعض الأسرى الفلسطينيين ممن لا يحملون الجنسية الفلسطينية. ويُعتبر هذا القانون خارجًا عن مظلة القوانين المعمول بها دوليًا.

- **الكانتون**

مقاطعة منعزلة

تقسيم الدولة إلى مناطق يتجمع فيها كتل بشرية متجانسة عرقيًّا أو ثقافيًّا، مثال ذلك الكانتونات في سويسرا التي تتمتع بحكومات مستقلة، وكنتونات فرنسا التي تتبع إداريًّا إلى المحافظات، وأحيانًا يُطبّقُ نظام الكانتون على مناطق محتلة بهدف عزلها وتسهيل السيطرة عليها كما في تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الضفة الغربية، وعزله لمدنها وقراها عن بعضها بالمستوطنات والحواجز والجدار العازل والطرق الالتفافية، ما حوّل الضفة الغربية إلى مجموعة من الكانتونات.

- **لمّ الشمل**

«مبدأ جمع العائلات في وطن واحد»، وقد دعا الميثاق العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات هلسنكي إلى «الحق الأساسي بإنشاء عائلة والاتحاد معها». ويتنكّر الاحتلال الإسرائيلي لهذا الحق، إذ طبّقه في حالات ضيّقة جدًّا، ووضع المعيقات الكثيرة لحرمان من يحملون الهوية من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة من ضمّ عائلاتهم المقيمة في الخارج أو التي لا تحمل هوية، في المقابل فإنه قد يُسمح بالإقامة المؤقتة (ثلاثة أشهر كحدّ أقصى) لهؤلاء مع احتفاظهم بحقهم في عدم تمكينهم من زيارة أراضيهم وعائلاتهم من جديد.

- **مراكز التحقيق**

مراكز تابعة لمؤسسة الأمن الداخلي الإسرائيلية «الشاباك» ومُعَدّة للتحقيق مع الفلسطينيين المشتبه بانتمائهم للمقاومة، وهي عبارة عن أبنية تحوي زنازين ومكاتب تحقيق. أقصى فترة لمكوث الموقوفين داخلها من الفلسطينيين ٦ أشهر. اشتهرت مراكز التحقيق الإسرائيلية بوحشيتها، فقد استشهد داخلها عدد من الفلسطينيين، كما تركت لدى آخرين آثاراً نفسية عميقة. طوّرت مراكز التحقيق الإسرائيلية أساليب خاصة في التحقيق' منها ما يُعرف بين الفلسطينيين بـ "العصافير" وهم مجموعات من الفلسطينيين الذين يعملون مع الشاباك ويحاولون بخدع مختلفة الإيقاع بالموقوفين من الفلسطينيين. كما ضاعفت من استخدام الأساليب النفسية لانتزاع اعترافات المعتقلين الفلسطينيين.

ومن مراكز التحقيق الإسرائيلية؛ عسقلان، والجلمة، وبتاح تكفا، والمسكوبية، وهنالك العديد من الشهادات من معتقلين فلسطينيين حول وجود مراكز تحقيق إسرائيلية سرية.

- **مراكز التوقيف**

مراكز احتجاز إسرائيلية مقامة داخل معسكرات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وهي عبارة عن زنازين ومكاتب تستخدم لاستيعاب الأسرى الفلسطينيين في الفترة الأولى من اعتقالهم، إذ يجري فرزهم لاحقًا، ويرحّلون إلى مراكز التحقيق أو السجون والمعتقلات الإسرائيلية. تتسم مراكز التوقيف بضيقها وسوء خدماتها وقسوة سجانيها. ينتشر في الضفة الغربية عدد من مراكز التوقيف (أغلق بعضها) مثل:

«مركز معسكر حوارة: ويقع في أطراف مدينة نابلس داخل معسكر للجيش الإسرائيلي.

مركز المجنونة: (مقفل حاليًّا) وكان قد أقيم داخل معسكر لقيادة الجيش الإسرائيلي جنوبي الخليل.

مركز بيت إيل: (مقفل حاليًّا) يقع بالقرب من مجمع لدوائر حكومية إسرائيلية مثل المحاكم وأقسام الاستخبارات والشرطة، ويقع جنوبي شرقي رام الله.

مركز عتسيون: يقع بالقرب من بيت لحم، ضمن المجمع الاستيطاني كفار عتسيون.

مركز كدوميم: ويقع ضمن مستعمرة كفار كدوميم قرب قرية كفر قدوم قضاء طولكرم.

مركز سالم: ويقع داخل مجمع المحاكم العسكرية في منطقة سالم شمالي غربي جنين.

مركز معسكر عوفر (بنيامين): (مقفل حاليًّا) ويقع بالقرب من سجن عوفر ومجمع المحاكم العسكرية في معسكر عوفر، وأقيم على أراضي كل من مدينة بيتونيا وقرية رافات جنوبي رام الله".

- **المستوطنات**

انظر أيضًا: المستوطنون، في محور «إسرائيل» بصفتها بنية استعمارية

يُعبّر هذا المصطلح عن التجمعات الصهيونية التي أوجدتها الحركة الصهيونية في فلسطين بهدف تحقيق حلمها بجلب يهود العالم إلى فلسطين وبناء دولة «إسرائيل» وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد تغيّرت دلالة المصطلح بعد إقامة دولة «اسرائيل» فأصبح يشير إلى التجمعات الصهيونية التي أنشئت في المناطق التي احتلتها «إسرائيل» بفعل حرب عام ١٩٦٧. رعى الاحتلال الإسرائيلي البناء الاستيطاني وعمل على توسيعه، فنقل العديد من «البؤر الاستيطانية» التي يعيش فيها العشرات من المستوطنين إلى مستوى مدن وبلدات يقطنها عشرات الآلاف من المستوطنين. وتُقام المستوطنات في العادة على قمم الجبال وفوق المياه الجوفية وفي المواقع ذات البعدين الإستراتيجي والأمني، وقد أصبح البعد الديمغرافي حاضراً وبقوة في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث يَحرص الاحتلال على ربط المستوطنات بعضها ببعض وتكوين كتلة استيطانية كبرى يصعب إخلاؤها، ويسعى إلى «إعادة صياغة الصورة المكانية والهوية في الضفة الغربية» حتى يبدو الصراع عليها نزاعًا «بين قوميتين أو مجموعتين عرقيتين لكل منهما إرثه الثقافي وأبعاده التاريخية ورموزه الدينية».

اضطر الاحتلال لإخلاء بعض المواقع الاستيطانية بفعل معاهدات السلام مع العرب كما فعل في مستوطنات سيناء، أو بفعل خطة انسحاب أحادية الجانب كما فعل في غزة. لكنَّه كثّف من عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وحول القدس، الأمر الذي أثَّر سلبًا على الفلسطينيين من النواحي المختلفة لاسيما السياسية منها.

ويوجد في الضفة الغربية ١٢٥ مستوطنة تشكّل جزءًا من نحو ٥٠٠ موقع استيطاني، وتسيطر المستوطنات فعليًّا على أكثر من ٤٢٪ من مساحة الضفة. ويعيش في المستوطنات أكثر من ٥٧٠ ألف مستوطن منهم ٣٧٠ ألف مستوطن في مستوطنات الضفة و٢٠ ألف مستوطن في مستوطنات القدس (إحصاء إسرائيلي عام ٢٠١٤)، ومن أشهر مستوطنات الضفة الغربية معاليه أدوميم (مقامة على أراضي بلدة أبو ديس)، بيتارعيليت (جنوب القدس)، أريئيل (مقامة على أراضي سلفيت). ومن أشهر الكتل الاستيطانية غوش عتصيون (مقامة على جبل الخليل إلى الجنوب من القدس وبيت لحم).

- **مشرحة أبو كبير**

«معهد الطب العدلي أبو كبير»، «معهد غرينيرغ الوطني للطب الشرعي»

مختبر أبحاث الطب الشرعي الإسرائيلي، وهو الوحيد في «إسرائيل». يقع على أراضي قرية أبو كبير الفلسطينية المهجّرة القريبة من «تل أبيب». أسس المعهد عام ١٩٥٤، أما جذوره فتعود إلى عام ١٩٢٩، حين هاجم الصهاينة قرية أبو كبير وقتلوا عددًا من أفراد القرية ومثّلوا في الجثث وقاموا بسرقة بعض أعضاء الشهداء.

اعتُبِر معهد أبو كبير في فترة تأسيسه من ملحقات كلية الطب التابعة لجامعة «تل أبيب»، فقد أعد ليخدم جهاز الشرطة الإسرائيلي في التعرف على الجثث ومعرفة أسباب الموت غير الطبيعي. تكوَّن المعهد من طابقين، حيث يتم التشريح في الطابق السفلي ويتم تخزين العينات وفحص DNA في الطابق العلوي.

فلسطينيًّا، يُعتبر المعهد أحد أداوت الحرب على الفلسطينيين، إذ يجري داخله تشريح جثث الشهداء الفلسطينيين واستخدامها

للتدريب العلمي وسرقة أعضائها، والجلد الآدمي من أكثر ما يُسرق في المشرحة (يوجد داخل بنك الجلد في المعهد ٢٠٠ متر مربع من الجلد البشري)، بالإضافة إلى سرقة قرنية العين، والكلى، والأنسجة وغيرها. وقد خاض الفلسطينيون تجارب عدة في مواجهة سرقة الاحتلال جثث الشهداء وتشريحها، فقد أبدوا شجاعًة نادرةً وذكاءً فائقًا حين ابتكروا العديد من الوسائل، إبّان الانتفاضة الأولى، لمنع الاحتلال من الاستيلاء على جثامين شهدائهم حتى لا يقوم بالعبث فيها داخل معهد أبو كبير.

- **المعتقلات الإسرائيلية**

السجون التابعة للجيش الإسرائيلي

هي عبارة عن سجون أُنشئت داخل معسكرات الجيش الإسرائيلي لاستيعاب الأسرى الفلسطينيين. ارتبط افتتاحها بظروف أمنية أدّت إلى اعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيين ممّا أحدث خللاً في القدرة الاستيعابية للسجون المركزية الإسرائيلية. تعود ظاهرة المعتقلات الإسرائيلية إلى بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨، فقد افتتح الجيش الإسرائيلي حينها بعضًا من المعتقلات داخل معسكراته ووضع داخلها أسرى فلسطينيين اعتقلوا إبّان أحداث النكبة مثل معتقل "عتليت" جنوب حيفا، ومعتقل صرفند في ظاهر قرية صرفند العمار.

عادت ظاهرة المعتقلات من جديد إبّان اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، ومن الأمثلة عليها معتقلات أنصار ١، أنصار ٢، أنصار ٣، عوفر، مجدو، النقب. امتازت المعتقلات بهامش أكبر من الحرية للمعتقلين مقارنة بالسجون المركزية الإسرائيلية ووجود فضاءات مفتوحة أكبر بفعل استخدام المعتقلات للخيم لإيواء المعتقلين، لكن مستوى خدماتها متدنٍ، وإن تمكن المعتقلون الفلسطينيون في وقت

لاحق، في النصف الثاني من عقد التسعينيات، من تحقيق إنجازات ضخمة داخل المعتقلات جعلت ظروف الحياة فيها أفضل من السجون المركزية. أغلق الاحتلال الإسرائيلي بعض المعتقلات في حين حوَّل أخرى إلى إدارة مصلحة السجون.

- **مقابر الأرقام**

احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين

يشير هذا المصطلح إلى مقابر أعدّها الاحتلال للاحتفاظ بجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب، وأعطيت وصف الأرقام لأن الاحتلال يعمد إلى كتابة رقم على شاهد القبر بدلاً من كتابة اسم صاحب القبر. تمتاز هذه المقابر بأنها سرية إذ لا يسمح للفلسطينيين أو المنظمات الدولية بزيارتها، كما أن عملية الدفن فيها لا تتم وفقًا لشريعة المتوفى أو عُرفه. وأغلب شهداء مقابر الأرقام ممّن نفذوا عمليات بطولية ضد الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه. وقد أعاد الاحتلال عددًا ممن احتجزت جثامينهم في إطار صفقات التبادل مع المقاومة وفي إطار المفاوضات بين الاحتلال ومنظمة التحرير. وكشف الاحتلال عن مكان عدد من مقابر الأرقام منها: مقبرة بجانب جسر بنات يعقوب، ومقبرة في غور الأردن بين مدينة أريحا وجسر دامية، ومقبرة «رفيديم» في غور الأردن، ومقبرة «شحيطة» شمال مدينة طبريا بجانب قرية وادي الحمام. وحسب بعض المصادر فإن مقابر الأرقام تحوي ما يقارب ٦٥٠ قبراً. وعملت بعض الجهات الحقوقية الفلسطينية على تفعيل قضية مقابر الأرقام من خلال عدة خطوات؛ منها تشكيل الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين. ولجأ الاحتلال أخيراً إلى احتجاز جثامين شهداء انتفاضة القدس في ثلاجات، وحاول فرض شروط على تسليمهم مثل دفنهم ليلاً بحضور عدد محدود من أهاليهم، لكنَّه اضطر بفعل ضغط الشارع

الفلسطيني إلى تسليمهم تباعًا دون شروط واستثنى من ذلك شهداء مدينة القدس.

- **مناطق «أ»، «ب»، «ج»**

انظر محور التسوية السياسية

نص اتفاق أوسلو على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام، ويشار لكل قسم منها بحرف، وهي على النحو الآتي: «أ» وتضمّ المدن ومناطق أخرى غير مدينية، وتخضع لسيطرة فلسطينية أمنية ومدنية كاملة، وتبلغ مساحتها نحو ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي لم تعد قائمة من الناحية الفعلية من بعد «عملية السور الواقي» (اجتياح الضفة الغربية في الانتفاضة الثانية)، إذ صارت مستباحة للجيش الإسرائيلي، و»ب» وتشمل في الغالب القرى والبلدات الملاصقة للمدن وتخضع لسيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية وتضمّ ٢١٪ من مساحة الضفة الغربية، و»ج» وتشمل تجمعات سكانية وأراضيَ تمثل ٦١٪ من الضفة الغربية ويسيطر عليها الاحتلال أمنيًّا ومدنيًّا، ولهذا التقسيم تداعيات سلبية كبرى على المجتمع الفلسطيني سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا.

- **مناطق (H1) و(H2)**

انظر محور التسوية السياسية

تقسيم خاص بمدينة الخليل طُبِّق إثر اتفاق بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال، فقد قُسّمت الخليل إلى منطقتين، واحدة تحت السيادة الفلسطينية ويطلق عليها (H1) يُفتتح فيها مقرٌ للشرطة الفلسطينية، وأخرى تحت السيادة الإسرائيلية ويطلق عليها (H2) لا تتجاوز فيها الصلاحيات الفلسطينية الجانب المدنيّ. كان لتقسيم المدينة بين الإدارتين الفلسطينية والإسرائيلية تداعياته السلبية على الفلسطينيين سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا.

- **منع التجول**

يشير هذا المصطلح إلى أسلوب قمعي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، ويُقصد به قيام الجيش الإسرائيلي بمنع الفلسطينيين من الخروج من بيوتهم لفترة معينة قد تمتد لعشرات الأيام، وغالبًا ما يقوم الاحتلال في أثناء منع التجوال بعدد من الممارسات القمعية، مثل تفتيش البيوت والاعتقال والتنكيل. ولمنع التجول تداعيات سلبية كبيرة على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي والحالة النفسية للفلسطينيين. ومن الأمثلة على منع التجوال الطويل زمنيًّا منع التجوال إبّان حرب الخليج الثانية والذي استمر لأكثر من أربعين يومًا.

- **الهدنة**

اتفاقية بين الدول المتحاربة لوقف الأعمال الحربية بينها، لفترة محددة لحين تحقيق هدف متفق عليه بين المحتاربين. أو هي اتفاق متبادل بين الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار، وقد نصّت لوائح لاهاي للحرب البرية في المواد (٣٦-٤١) على أحكام الهدنة. ويتسع مفهوم الهدنة ليشمل أبعادًا سياسية؛ فقد تعني أنها مُقَدِّمة لدخول الأطراف المتحاربة إلى مرحلة إنهاء الحرب وتحقيق اتفاقية سلام، وقد يشمل المفهوم ترتيبات إدارية واقتصادية بين الموقعين على الهدنة. ومع ذلك فإن الهدنة بحد ذاتها لا تعني إنهاء حالة العداء بين المتحاربين. مثال ذلك توقيع الدول العربية و»إسرائيل» الهدنة في رودوس عام ١٩٤٩.

- **يهودا والسامرة**

مصطلح إسرائيلي يشير إلى الضفة الغربية. وللمصطلح دلالة تاريخية، إذ إنه استعادة لما عُرف في التاريخ اليهودي بمملكتي يهودا (جنوب الضفة) والسامرة (شمال الضفة). ويهدف استخدام

المصطلح، كما المصطلحات الإسرائيلية الأخرى، إلى محو المصطلحات العربية تمهيدًا لاستكمال تهويد فلسطين، ولتعزيز الارتباط الصهيوني بمشروع دولة «إسرائيل»، ويوظّف في الصراع، مع الفلسطينيين والعرب، على الرواية التاريخية حول فلسطين.